

# تحرك عاجل

## تأجيل جلسة الاستماع لطعن أحد النشطاء مجددًا

أجلت جلسة الاستماع للطعن الذي تقدم به الناشط السياسي فاضل عباس، للمرة الثالثة، إلى 25 إبريل/نيسان، وذلك لعدم حضور شاهد الإثبات. وتعتبره منظمة العفو الدولية سجين رأي.

كان فاضل عباس مهدي محمد، الأمين العام السابق لحزب المعارضة "التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي" (المعروف باسم "جمعية الوحدوي")، متواجدًا في "المحكمة العليا للاستئنافات" في العاصمة المنامة في 3 مارس/آذار، وذلك لحضور جلسة الاستماع للطعن الذي تقدم به ضد الحكم الصادر بحقه بالسجن لمدة خمسة أعوام؛ إلا أن شاهد الإثبات تخلف عن الحضور مجددًا، ومن ثم، أُجلت الجلسة إلى 25 إبريل/نيسان.

وهذه هي المرة الثالثة التي تتأجل فيها جلسة الاستماع للطعن بسبب غياب شاهد الإثبات؛ فقد تكرر حدوث ذلك في ديسمبر/كانون الأول 2015 ويناير/كانون الثاني 2016. وتعتقد "منظمة العفو الدولية" أن فاضل عباس، الذي يبلغ من العمر 44 عامًا، عوقب بالسجن لممارسته حقه في حرية التعبير، ليس إلا، ولم يستخدم العنف أو يدعو إليه. فلا يزال محتجزًا داخل سجن "جو"، جنوب المنامة.

وقد حُكِمَ على فاضل عباس بالسجن لمدة خمسة أعوام في 28 يونيو/حزيران 2015 بتهمة "إذاعة أخبار كاذبة وشائعات مغرضة، وبث دعايات مثيرة من شأنها إلحاق الضرر بالعمليات الحربية للقوات المسلحة"، بعد أن أصدرت الجمعية السياسية التي يتزعمها بيانًا قالت فيه إن الهجمات التي تقودها المملكة العربية السعودية في اليمن تمثل انتهاكًا للقانون الدولي.

وتعاقب المادة 133 من قانون العقوبات البحريني بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات" من أذاع عمدًا في زمن الحرب أخبارًا، أو بيانات، أو شائعات كاذبة أو مغرضة، أو عمد إلى دعاية مثيرة وكان من شأن ذلك إلحاق الضرر بالاستعدادات الحربية للدفاع عن دولة البحرين، أو بالعمليات الحربية للقوات المسلحة، أو أثار الفزع بين الناس، أو إضعاف الجَلَد في الأمة.

## يُرجى الكتابة فورًا بالإنجليزية أو بالعربية أو بلغاتكم الأصلية:

- لدعوة السلطات البحرينية إلى أن تُفرج عن فاضل عباس على الفور وبدون شروط، وإلى أن تُلغى حكم إدانته، إذ أنه سجين رأي، مُحتجزٌ لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير؛
- ولحثها على أن تُلغى القوانين التي تُجرم الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير، بما يتماشى مع التزامات البحرين بموجب المادة 19 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".



يُرجى إرسال المناشدات قبل 22 إبريل/نيسان 2016 إلى:

ملك البحرين

الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

مكتب جلالة الملك

صندوق بريد 555

قصر الرفاع، المنامة

البحرين

فاكس: +973 1766 4587

طريقة المخاطبة: جلالة الملك

وزير الداخلية

الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة

وزارة الداخلية

ص.ب. 21، المنامة، البحرين

فاكس: +973 1723 2661

البريد الإلكتروني(عبر الموقع الإلكتروني): [www.interior.gov.bh/contact\\_en.aspx](http://www.interior.gov.bh/contact_en.aspx)

تويتر: moi\_Bahrain@

طريقة المخاطبة: معالي الوزير

ويُرجى إرسال نسخٍ إلى:

وزير العدل والشؤون الإسلامية

الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة

وزارة العدل والشؤون الإسلامية

ص.ب. 450 ، المنامة، البحرين

فاكس رقم: +973 1753 1284

البريد الإلكتروني(عبر الموقع

<http://www.moj.gov.bh/en/default76a7.html?action=category&ID=15>: (الإلكتروني)

تويتر: Khaled\_Bin\_Ali@

كما يُرجى إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:  
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني طريقة  
المخاطبة

كما يُرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه. وهذا هو التحديث  
الأول للتحرك العاجل UA 142/15، ولمزيد من المعلومات:

<https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/1962/2015/ar/>

# تحرك عاجل

## تأجيل جلسة الاستماع لطعن أحد النشطاء مجدداً

### معلومات إضافية

أُلقي القبض على فاضل عباس، في 26 مارس/آذار 2015، بعد أن صرحت "الجمعية السياسية" التي يترأسها في بيان لها بأن الهجمات الجوية التي تقودها المملكة العربية السعودية في اليمن تمثل انتهاكاً للقانون الدولي. وفي يوم إلقاء القبض عليه، أعلنت وزارة الداخلية دعم البحرين للتحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية في اليمن، وأصدرت بياناً يحذر من أن الحكومة ستتخذ إجراءات ضد "أي محاولة لاستغلال الوضع الراهن في اليمن لشق صف الوحدة الوطنية وإشاعة الفتنة بين المواطنين والمقيمين في الداخل، أو صدور أي تصريح أو موقف من البعض يكون مخالفاً بأي شكل لتوجه البحرين". أما عن فاضل عباس، فلا يزال محتجزاً بالسجن منذ ذلك الحين. وبدأت محاكمته أمام "المحكمة الكبرى الجنائية" في العاصمة المنامة، يوم 27 إبريل/نيسان وأنكر التهمة المنسوبة إليه في الجلسة الأولى. وقد حُكِمَ على فاضل عباس بالسجن لمدة خمسة أعوام في 28 يونيو/حزيران بتهمة "إذاعة أخبار كاذبة وشائعات مغرضة، وبث دعايات مثيرة من شأنها إلحاق الضرر بالعمليات الحربية للقوات المسلحة". ولم يكن فاضل عباس حاضراً في الجلسة الأولى للاستماع للطعن الذي تقدم به، والتي انعقدت في 11 أكتوبر/تشرين الأول 2015.

ويُنكر أنه قد صدر حكم الإدانة على فاضل عباس، بعد أقل من أسبوعين من سجن زعيم المعارضة البارز الشيخ علي سلمان، الأمين العام لـ"جمعية الوفاق الوطني الإسلامية"، والذي حكمت عليه "المحكمة الكبرى الجنائية" في المنامة، إثر محاكمته محاكمةً جائرة، بالسجن أربع أعوام بثُهم "التحريض علانيةً على بغض طائفة من الناس بما من شأنه اضطراب السلم العام" و"إهانة وزارة الداخلية علانيةً" و"التحريض علانيةً على عدم الانقياد للقوانين". وتتعلق هذه التُهم بتصريحات كان قد أدلى بها في خطابين في عامي 2012 و2014، من بينهما خطابٌ ألقاه في اجتماع الجمعية العامة للحزب في 26 ديسمبر/كانون الأول، حينما أشار إلى رفض المعارضة في البحرين إتباع نهج المعارضة السورية وتحويل البلاد إلى ساحة حرب. وسلط الأضواء على ضرورة تحقيق المساواة لجميع البحرينيين، بمن فيهم الأسرة الحاكمة.

وتكشف هذه القضايا وغيرها من قضايا سجناء الرأي عن عدم تقبل السلطات البحرينية أي انتقادٍ لسياساتها، أو للشخصيات الحاكمة، أو لقوات الأمن.

الاسم: فاضل عباس مهدي محمد

الجنس: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 142/15 رقم الوثيقة: MDE 11/3622/2016 البحرين بتاريخ: 11  
مارس/آذار 2016